الشركات التجارية اليابانية ونشاطها في مصر

(١٩٢٣-١٩٤١م)

إعداد

صفاء يوسف حامد جاد المولا

مدرس مساعد بقسم التاريخ (التاريخ الحديث والمعاصر)

كلية الآداب جامعة أسوان

الملخص باللغة العربية

انشأت الشركات التجارية اليابانية الكبرى فروعا لها داخل مصر فى فترة الثلاثينات من القرن العشرين،ومنها شركة نيبون منيكا Nippon Menka وشركة ميتسوى Mitsui وشركة ميتسوبيشى Mitsubishi وشركة كانيجافوتشى Kanegafushi وشركة اليابان لتجارة القطن Japan – Cotton Trading ، حيث عملت على تحقيق نوع من التنوع السلعي في التبادل التجاري بين البلدين ، فظهرت سلع مثل الفوسفات والبصل المصرى والملح فى قائمة الصادرات المصرية الى اليابان ، كما نجحت في فتح أسواق تجارية جديدة أمام الحاصلات المصرية مثل أسواق هونج كونج ،ومهدت لإقامة تعاون اقتصادي صناعي بين مصر واليابان لإنشاء مصانع داخل مصر بأموال مشتركة ، وقد كانت هذه الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، والتي لها أعمالها وتجاراتها المنتشرة في انحاء العالم ، هذا الى جانب عدد من الشركات التجارية اليابانية الاخرى ذات رؤوس الاموال المتوسطة والصغيرة والتى سعت للعمل التجارى داخل مصر من خلال وكلاء تجاريون محليون يتعاملون معهم من خلال العمولة ، وشركات اخرى ارسلت مندوبيين تجاريون من طرفها الى مصر ، هذا وقد استمرت هذه الشركات فى العمل التجارى داخل مصر حتى عام ١٩٤١م حيث اغلقت الواحدة تلو الاخرى نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية وتداعياتها فى مصر.

Abstract :

The Major Japanese commercial companies established branches in Egypt in the 1930s, including Nippon Menka, Mitsui, Mitsubishi, Kanegafushi, and Japan - Cotton Trading, where they worked to achieve a kind of commodity diversity in exchange. Commodities such as phosphates, Egyptian onions and salt appeared in the list of Egyptian exports to Japan, and they also succeeded in opening new commercial markets for Egyptian crops, such as those in Hong Kong, and paved the way for establishing industrial economic cooperation between Egypt and Japan to establish factories inside Egypt with joint funds. These companies with large capitals, which have their business and trade spread around the world, in addition to a number of other Japanese commercial companies with medium and small capitals that sought to do business inside Egypt through local commercial agents who deal with them through commission, and other companies that sent Trade representatives from its end to Egypt, and these companies continued in commercial work inside Egypt until 1941, when they were closed. One after the other as a result of the Second World War and its repercussions in Egypt

الشركات التجارية اليابانية ونشاطها في مصر (١٩٢٣-١٩٤١م)

اعتمدت اليابان خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين في تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية- ومنها مصر- على نقابات التصدير اليابانية من خلال التصدير بالعمولة مع الوكلاء التجاريين المحليين فقط، ولكن مع ثلاثينيات القرن العشرين اختلف الوضع، فلم تكتف اليابان وشركاتها التجارية بهذا القدر من الإنجازات، واتخذت سياستها التجارية منحى آخر تم تطبيقه في مصر؛ فوجدنا الشركات التجارية اليابانية الكبرى تنشىء فروعًا لها في كل من الإسكندرية والقاهرة لتسويق البضائع اليابانية عن طريق البيع المكثف، والاعتماد على مكاتبها وفروعها بدلًا من الاعتماد على الوكلاء المحليين الذين كانت لهم التزاماتهم وأعمالهم التجارية الأخرى.

وكانت شركة نيبون منيكا Nippon Menkwa أول شركة يابانية بالإسكندرية بمصر عام ١٩٠٠م عملت على استيراد القطن المصري عن طريق وكيل تجاري محلي وهو شركة بيل وشركاه[١]، وقد كان لهذه الشركة العديد من المصانع الخاصة بالغزل والنسيج في اليابان، ومنها مصنع شركة" نيبون للدنتلا"، ومصنع" نيبون لصقل المنسوجات القطنية"[٢].

كما أقامت شركة اليابان لتجارة القطن Japan – cotton trading أول مكتب تمثيلي لها في الإسكندرية في فبراير ١٩٢٣م، حيث اهتمت بتصدير القطن المصري إلى اليابان، واستيراد التبغ الياباني، وقد تم تعيين ثلاثة موظفين يابانيين للعمل بهذا المكتب[٣]، وتعتبر شركة اليابان لتجارة القطن من الشركات اليابانية الرسمية

(1)Shimizu, Hiroshi : the introduction to Japan Economic and critical relation with the Middle East inter-war period, with an annotated bibliography of the Japanese foreign office archives at the diplomatic record office. Tokyo 1985, p.29.

(٢) صحيفة التجارة والصناعة: البعثة اليابانية التجارية في مصر، العدد الخامس، مـــايو ١٩٣٥م، ص ٩٤٣.

(3) Shimizu :-op.cit., p.30.

المخصصة لتجارة القطن، ومركز هذه الشركة في أوساكا (اليابان)، ولها فروع كثيرة داخل اليابان، ويربو رأس مال الشركة على ٢٥ مليون ين، كما أن للشركة مصنعًا في اليابان لغزل القطن، وتقوم الشركة بشراء القطن الخام من الدول المنتجة للقطن، وبيع المصنوعات القطنية، وتمتلك الشركة عددًا من مصانع الغزل في الصين(١).

أما فرع شركة ميتسوي Mitsui فقد أنشىء في الإسكندرية عام ١٩٣٣م، وعين المستر تاجا Tagaمديرًا لهذا الفرع، وشركة ميستوي اليابانية Mitsui من كبرى شركات المال والأعمال في اليابان، وتضم أقسامًا متعددة؛ منها بنك ميتسوي، وشركة ميتسوي للتعدين، وشركة المخازن طوشين، والآلات والمعادن والبضائع الحريرية والأخشاب والنقل البحري وبناء السفن. أما فيما يخص صناعة القطن، فبيت ميتسوي يمتلك حصة كبيرة في مصانع القطن كانيجا فوتشي Kanega Fushi، كما يمتلك الجزء الأكبر من أسهم شركة شانجهاي لصناعة القطن، وهو أيضًا مساهم في شركة تويودا لصناعة الأنوال الأتوماتيكية(٢).

وبالنسبة لشركة كانيجافوتشي للغزل Kanega Fushi spinning co. Ltd فهي من أضخم شركات صناعة القطن في اليابان، وقد أسست فرعًا لها في الإسكندرية مثلها في ذلك مثل بقية الشركات السابقة الذكر، وكان لها مديرها الفرعي للشركة، وممثل تجاري خاص بالشركة يتعامل مع التجار المحليين بالإسكندرية(٣)، وكان ذلك

---

(١) دار الوثائق القومية المصرية ، وزارة الخارجية المصرية: كـود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، تقريـر عن تنمية الصادرات المصرية إلى اليابان، مقدم من قنصل المملكة المصرية في كوبيه، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣٣م.

(٢) مصدر سابق .

(٣) نفس المصدر: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، تقرير عن تنمية الصادرات المصرية إلـى اليابـان، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣٣م.

الفرع من أكبر المصدرين للقطن المصري إلى اليابان، هذا إلى جانب الشركات اليابانية الأخرى العاملة في مصر(١).

كذلك تم إنشاء فرع لشركة ميتسوبيشي Mitsubishi بالإسكندرية عام ١٩٣٣م ، وهي من كبرى شركات تصنيع الأصباغ اليابانية(٢)، وتضم أقسامًا متعددة منها: شركة ميتسوبيشي لصناعة السفن والبواخر، والحديد والصلب، والنقل البحري، وأعمال التجارة والاستيراد والتصدير، وصناعة الأجهزة الكهربائية، وأعمال التأمين(٣)، بالإضافة إلى شركة كانماتسو Kanematsu، وهي الشركة الوحيدة التي أنشأت مكتبها في القاهرة وليس الإسكندرية كبقية الشركات اليابانية الأخرى(٤).

وبمجرد إنشاء هذه الفروع والمكاتب التجارية أحدثت فرقًا في تجارة اليابان مع مصر؛ إذ عملت الشركات اليابانية على تحقيق نوع من التنوع السلعي في التبادل التجاري بين البلدين سواءً في الصادرات أو الواردات، فمثلًا قامت شركة ميتسوي بتصدير بعضٍ من السلع المصرية التي لم يتم استيرادها من قبل، مثل الفوسفات والملح والبصل، فأصبحت الشركة تصدر الفوسفات المصري لليابان، إلى جانب تصديرها للفوسفات الأمريكي أيضًا إليها– فوسفات فلوريدا–، والذي اعتادت اليابان استيراده، والاعتماد عليه في صناعاتها الحديثة، فأصبح النوعان مكملين لبعضهما

---

(١) الأهرام: العلاقات التجارية بين مصر ودول الشرق الأقصى، عدد ١٧٤٨٤، بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٣٣م.

(٢) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، تقرير سري عن العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٣م.

(٣) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨ ، شركة ميتسوبيشي وأهميتها في اليابان، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣م.

(4) Shimizu : The Japanese Trade contact with the middle east -lessons from the pre-oil period in Karou Sugihara and J.A,Allan (ed)- Japan in contemporary middle east , Routeledge , London 1993,p 29.

البعض من حيث الخصائص في احتياجات اليابان الصناعية، فلا غنى عن أحدهما[١]، وقد استطاع فرع ميتسوي أن يحتكر لنفسه تصدير الفوسفات المصري إلى اليابان، وقد حاولت شركة أخرى تصديره إليها، ولكن بسبب صعوبات النقل لم يتم تحقيق ذلك[٢]. كما قامت شركة ميتسوبيشي بتصدير الملح المصري إلى اليابان، وتصدير الأصباغ اليابانية إلى مصر، والتي اشتهرت الشركة بإنتاجها في اليابان، بالإضافة إلى السلع المصرية التي أصبحت تصدر حديثًا إلى اليابان[٣].

ونجحت الشركات التجارية اليابانية في فتح أسواق تجارية جديدة أمام الحاصلات المصرية مثل الأسواق المجاورة لليابان، ومن ذلك دخول شركة ميتسوي في شراكة تجارية مع أحد البيوت التجارية المصرية لتصدير البصل المصري إلى أسواق هونج كونج[٤]. وقد تم توريد حوالي ٨٦,٠٠٠ شوال من إجمالي ١٥٨,٠٠٠ شوال من البصل المصري إلى أسواق الشرق الأقصى عام ١٩٣٥م من خلال ميناء بورسعيد، أي حوالي ٥٤% من جملة الصادر من ميناء بورسعيد[٥].

---

(١) الأهرام: العلاقات التجارية بين مصر ودول الشرق الأقصى، عدد ١٧٤٨٤، بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٣٣م.

(٢) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٩– ٠٠٧٨، أسماء وعناوين ذوي السمعة الطيبة من مستوردي الصادرات المصرية، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٨م

(٣) نفس المصدر : كود ٠١٠٧٥٢– ٠٠٧٨، مستخرج من التقرير رقم ١١ لسنة ١٩٣٣م، عن مستقبل القطن المصري في اليابان الصادر من القنصلية الملكية بكوبيه، بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٣م.

(٤) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، الزيادة من تصدير الحاصلات المصرية، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٤م.

(٥) الجريدة التجارية المصرية: تصدير البصل المصري للخارج، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٥م، ص ٢.

ومن الإنجازات التجارية لهذه المكاتب التمهيد لإقامة تعاون اقتصادي صناعي بين مصر واليابان، فقد تقدم فرع ميتسوي بمبادرة إنشاء مصانع داخل مصر بأموال مشتركة بين مصر واليابان لزيادة التعاون الصناعي بين البلدين، خصوصًا في صناعة المنسوجات القطنية، فقد ذكر مدير فرع الشركة أنه بإمكان اليابان المساهمة برأس المال في شراء الآلات والمعدات مما تستطيع اليابان تصديره إلى مصر، وليس بالأموال السائلة، حيث إن القانون الياباني يمنع تسريب الأموال إلى الخارج، واعدًا بالقيام بمحاولةٍ للحصول على موافقة وزير المالية الياباني بجعل حصة اليابان من رأس المال في شكل آلات تنفيذًا للاقتراح السابق، بالإضافة إلى مساعدة مدير فرع شركة ميتسوي لمدير مصنع مصر للغزل والنسيج لشراء أنوال يابانية من اليابان نفسها بأثمان أرخص بكثير من تلك التى تباع بها في مصر، رغبةً في زيادة التعاون الصناعي بين البلدين من حيث تبادل الدعم الفني والخبرات الفنية، واستخدام أحدث الآلات والأجهزة اليابانية(١).

ثم زادت الشركات اليابانية من تعاملاتها التجارية داخل مصر، واعتمدت على نفسها في تسويق المنسوجات اليابانية داخل السوق المصرية، مثلما قامت به" الشركة اليابانية لتجارة القطن" من بيعها للمنسوجات اليابانية وبخاصة نوع" الكابوت الياباني" للتجار المحليين ولتجار التجزئة في السوق المصرية(٢)، وأخذ هذا المكتب في التعامل مع الشركات الكبرى الرسمية في مصر والخاصة بتجارة القطن، مثل شركة" مصر لتجارة القطن"، وهي من الشركات التجارية جيدة السمعة، رغبةً منه في الحصول على بضاعة نظيفة من القطن الخام الجيد غير المغشوش أو المخلوط

(١) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، تقرير سري عن العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٣م.

(2) Shimizu: The Japanese trade contact , p 28.

بالشوائب، فقد حدث قبل ذلك أن صدرت كميات من القطن المصري وبه الكثير من العيوب من قبل بعض الشركات التجارية غير الموثوق بها(١).

كما حوت الدوريات المصرية العديد من الأخبار عن النشاط التجاري لهذه الشركة، ولمكتبها التمثيلي بالإسكندرية، حيث استوردت في سبتمبر ١٩٢٥م حوالي ١٢٠٠ بالة من القطن المصري(٢)، وفي يناير ١٩٢٨م استوردت حوالي ١١٥٠ بالة قطن(٣). واستحوذت شركة اليابان لتجارة القطن على نسبة كبيرة في تصدير القطن المصري لليابان في عام ١٩٣٨م، فقد صدرت تلك الشركة بمفردها حوالي ١٤,٨٤٤ بالة من القطن، في حين كان إجمالي المستورد منه لليابان في نفس العام حوالي ٤٤,٩٥٦ بالة، أي بنسبة حوالي ٣٣% من إجمالي ما استوردته اليابان من القطن المصري(٤).

ونستنتج مما سبق تطور التبادل التجاري بين مصر واليابان في فترة الثلاثينيات عنه في فترة العشرينيات، فقد اعتمد تسويق المنتجات اليابانية على أفراد وتجار وشركات يابانية الجنسية على عكس ما كان قبل ذلك، كما نتج عن دخول الشركات اليابانية ساحة الأسواق المصرية تغيير من حيث التنوع السلعي في المبادلات التجارية بين البلدين خصوصًا مع السلع المصرية، فلم يقتصر على القطن المصري

---

(١) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، تقرير سري عن العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٣م.

(٢) الجريدة التجارية المصرية: صادرات القطن المصري في سبتمبر ١٩٢٥م، العدد ١١٤١، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٥م.

(٣) نفس المرجع: صادرات القطن المصري في يناير ١٩٢٨م، السنة ٧، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٢٨م.

(٤) نفس المرجع : صادرات القطن المصري في يناير ١٩٣٩م، السنة الثامنة عشرة، العدد ٤٢٧٠، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٣٩م.

فقط إذ ظهرت أسماء عدة حاصلات مصرية لم تكن موجودة قبل ذلك على قوائم التجارة الخارجية لمصر مع اليابان، مثل الفوسفات والملح والبصل، ثم توسع الأمر بعد ذلك وأتاحت الشركات اليابانية العاملة في مصر فرصة خلق أسواق تجارية جديدة للحاصلات المصرية إمعاناً في تحقيق منفعة تجارية متبادلة بين مصر واليابان.

ومن الملاحظ أيضًا أن غالبية الشركات اليابانية التي أنشأت فروعًا لها في مصر كانت من الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، والتي لها أعمالها وتجاراتها المنتشرة والمتعددة في جميع أنحاء العالم داخل اليابان وخارجها، أمثال ميتسوي وميتسوبيشي وكانيجافوتشي، فهي شركات كبرى تستطيع تأسيس فروع ومكاتب تجارية لها في أكثر من مكان على عكس شركات تجارية يابانية أخرى ذات رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة اكتفت باتخاذ وكلاء تجاريين في مصر، ومراسلتهم لإتمام صفقاتها التجارية، فضخامة رأس المال لديها ساعدها على افتتاح أكثر من فرع لها في أكثر من مكان مما أثر بصورة إيجابية على حجم تشغيل تلك الفروع وإدارتها في مصر(١).

هذا وقد تم رصد أسماء شركات يابانية كبيرة تخصصت في تصدير القطن المصري إلى اليابان، حيث قامت عدة شركات بتصدير كميات كبيرة من الأقطان المصرية إلى اليابان منها شركات طويو منيكا Toyo Menkwa Kaisha Ltd.، وشركة نيشو Nissho & co., Ltd، وشركة شوا منيكا Showa Menkwa co., Ltd، وشركة ياماماتو Yamamoto ، وشركة Hasegawa(٢).

---

(١) نبيل عبدالحميد سيد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م ، ص ٤٦٢.

(٢) وزارة الخارجية المصرية: كود ٠١٠٧٥٦– ٠٠٧٨، واردات شركات تجارة القطن باليابان، بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٢م / نفس المصدر: كود ٠٢٣٢٦٩– ٠٠٧٨، أسماء وعناوين مستوردي الصادرات المصرية، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٨م.

وعلى الجانب الآخر وُجد عدد من الشركات التجارية اليابانية، والتي بدأت تتحسس طريقها للعمل في السوق المصرية أملًا في إيجاد موطىء قدم لها ولكن بطريقة مختلفة، فقد حاولت عدة شركات يابانية مراسلة الجهات المعنية في مصر بهدف إبرام صفقات تجارية، وتسويق منتجاتها من السلع اليابانية المختلفة، وبغرض البحث عن وكيل تجاري لها في مصر من دون تأسيس فرع لها مثل الشركات السابقة، ومن الأمثلة على ذلك خطاب محل الخواجة ماجوسي- صاحب محل بضائع للأدوات الكهربائية بمدينة طوكيو اليابانية- إلى وزارة الخارجية المصرية يطلب فيه مساعدته للوصول إلى أسماء وعناوين لتجار يستطيع التعامل معهم كوكلاء تجاريين داخل مصر لتسويق بضائع الأدوات الكهربائية اليابانية(١).

كما طلب مصنع" كاتيكاوي" وشركاه باليابان .Katekau & co نفس الطلب من الغرف التجارية المصرية لاختيار عدد من أسماء التجار المصريين الثقاة، والذين يتميزون بالسمعة الطيبة والحسنة في معاملاتهم التجارية(٢)، وأرسلت شركة "ونتربو .Weintraub & co" خطابًا تود فيه معرفة أسماء التجار والشركات التجارية المصرية لشراء العقود اليابانية المصنوعة من اللؤلؤ الصناعي، وأبدت الشركة رغبتها في اتخاذ وكيل تجاري لها في مصر(٣). كذلك طلب عدد من الشركات التجارية في اليابان ومنها (Shosen bulding, kore – S. takada co.) قائمة بأسماء

---

(١) الجريدة التجارية المصرية: الغرفة التجارية للقاهرة، السنة ٧، عدد ١٦٨٤، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٢٧م، ص ٢.

(٢) نفس المرجع : الغرفة التجارية للقاهرة وقرار مجلس الوزراء، السنة ٧، عدد ١٧٨٦، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧م، ص٣.

(٣) وزارة الخارجة المصرية: كود ٠٢٣٣٨١- ٠٠٧٨، موضوعات تجارية، عقود، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٨م.

وعناوين التجار مستوردي الصابون والشمع داخل مصر، والاستفسار عن الحالة المادية والتجارية لهم(١).

وعلى صعيد آخر قام البعض الآخر من الشركات التجارية اليابانية بإرسال مندوبين من طرفها إلى مصر للتواصل مع البيوت التجارية المحلية بطريق مباشر، وليس بالمراسلة، واختيار أفضلهم لعمل شراكات تجارية فيما بينهم، فمثلًا تواصلت شركة ماروبيني اليابانية Marubeni Shoten, Ltd مع القنصل المصري في اليابان، وهي من أكبر البيوت التجارية في اليابان خصوصًا في مجال تصدير الخيوط والأقمشة، حيث أرسلت أحد أعضائها وهو المستر ي. تانيموتو Tanemoto إلى مصر لإيجاد روابط وصلات تجارية مع المستوردين بها، فليس لديها أي وكيل تجاري في مصر، وهي تنوي الاتفاق مع أحد البيوت التجارية المصرية بدلًا من التعامل مع بيوت تجارية متعددة(٢).

كما قامت شركة ماروكيه شوجي اليابانية .Marku, Shoji & co باستيراد القطن من مصر، وذلك بالتعاون مع أحد البيوت التجارية بالإسكندرية وهو شركة فرنسيس ليفي .francais levy & co، وقاما بعقد صفقات تجارية كبيرة لشراء القطن المصري لصالح اليابان مستغلتين فترة انخفاض أسعاره في ذلك الوقت(٣). كما تعاملت شركة طوبوشكاسيا اليابانية مع شركات تجارية محلية في مصر، وهما شركة كوبر Cooper، وشركة" مصر لتجارة القطن" كعميلين لها في مصر، فعندما أرادت تلك الشركة عقد صفقة تجارية لشراء القطن المصري اقترحت أن يتولى

(١) نفس المصدر: كود ٠٢٣٢٦٨– ٠٠٧٨، طلب أسماء مستوردي الصابون والشمع، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٣٤م.

(٢) نفس المصدر: كود ٠٢٣٢٦٩– ٠٠٧٨، شركة ماروبيني Marubeni Shoten, Ltd، بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٣٤م.

(٢) نفس المصدر: كود ٠٢٣٢٦٩– ٠٠٧٨، شركة ماروكيه شوجي، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٣٤م.

بعض عملائها إبرام هذه الصفقة، فهم بمثابة الوكيل عنها في متابعة الشروط والإجراءات اللازمة لإتمام تلك الصفقات(١). وهناك تجار يابانيون كثر استقروا في مصر، وبلغوا فيها درجة من الشهرة والمكانة منهم: ناكامورا Nakamura، وكي سانج Kee Sang، وياياما Yayama، وكيمورا Kimura، وكوجيرو ياياما Kojiro Yayama، وكيوادا Kuwada، وكاواموتو كيوجي Kawamoto Kiyoji(٢).

وجاءت أحداث الحرب العالمية الثانية، وامتداد تأثيرها إلى مصر مع اشتعال لهيبها، لتشهد فرض حصار خانق على نشاط الشركات اليابانية بمصر بشكل أضعف أمل اليابان في الحفاظ على مصالحها بالسوق المصرية، مع اتجاه إنجلترا لممارسة ضغوطها على مصر لوقف تعاملاتها مع اليابان، وإغلاق قنصلياتها بمصر، رغبةً منها في تأمين قواتها البحرية والحربية والجوية الموجودة بمصر، والمتمركزة في منطقة قناة السويس(٣)، فتقدمت بمذكرة إلى رئيس الوزراء المصري في أبريل ١٩٤٠م طالبت فيها بتفويض السلطة للحاكم العسكري البريطاني لقناة السويس لإخراج كل الأشخاص الذين تراهم السلطات الحربية خطرًا عليها من تلك المنطقة باعتبارهم مصدر تهديد للأمن، مطالبة القناصل في منطقة القناة بترك تلك المنطقة لأسباب عسكرية، وعزل السيد تادا Tada القنصل الياباني ببورسعيد، والذي تم القبض عليه في قضية تجسس فاضحة، لأنها كانت تنظر إلى الدبلوماسيين والقناصل اليابانيين على أنهم يراسلون حكومات الأعداء، ويسربون معلومات بحرية وعسكرية

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة: أخبار اقتصادية وتجارية وصناعية، العدد الثاني، السنة الثامنة، فبراير ١٩٣٢م، ص ٢٧١.

(٢) ملحق الوقائع الوقائع المصرية: عدد ٣٢، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩١٧م، إعلان من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى في القطر المصري؛ نفس المصدر: عدد ٣٤، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩١٧م، إعلان من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى في القطر المصري.

(٣) دار الوثائق القومية المصرية ، مجلس النظار والوزراء: كود ٠٥٠٣٩٩- ٠٠٧٥، مرفقات صورة كتاب المفوضية المصرية في طوكيو بشأن عدم تدخل اليابان في الحرب الأوروبية، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٣٩م.

عن القوات العسكرية البريطانية في مصر من خلال إقامتهم وتواجدهم في منطقة قناة السويس(١).

ولأنها طالبت مصر بمعاملة مدينة الإسكندرية بنفس الطريقة التي تتعامل بها في منطقة القناة- باعتبارها منطقة عسكرية- فقد طالبت كل الأشخاص المشتبه بهم فيها، وبخاصة الموظفون اليابانيون الذين وصفتهم بأنهم معروفون بتشكيلهم نظامًا للتجسس- على حد قولها- بالرحيل عنها، وشددت على ضرورة مشاركة مصر في تلك الإجراءات الخاصة بالأمن العام، وإلا سيمثل ذلك خطورة على استقلال مصر(٢) ،ولذلك أبلغ وزير الخارجية البريطاني على الفور الدولة المصرية بأنه سيتم إرسال تعليمات إلى المسئول العسكري في كلٍّ من الإسكندرية ومنطقة القناة بإخلاء المنطقتين فورًا من الأشخاص الذين تم اعتبارهم من قبل السلطات البحرية والعسكرية البريطانية من المشتبه بهم(٣).

وقد أثرت هذه الإجراءات على التجارة اليابانية في مصر بشكل واضح، على الأقل طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبح من الممنوع تفريغ بعض البضائع الأجنبية في الموانىء المصرية (بورسعيد- السويس)، ولذلك استعلم كثير من الشركات اليابانية ومنها شركة .MitsudZumi@co في مدينة كوبيه اليابانية من القنصلية الملكية المصرية في طوكيو عن أسماء البضائع الممنوع إنزالها بالموانىء المصرية، والاستفسار عن التعليمات التي أصدرتها السلطات المصرية، والتي تخص المسائل التجارية في ظل الحرب(٤).

(1) FO : 371/ 27467 , AIDE MEMOIRE , from British Embassy , cairo , 10th April , 1941 , p 1 .

(2) FO : 371/ 27467 , AIDE MEMOIRE , from British Embassy , cairo , 10th April , 1941 , p 2.

(3) FO : 371/ 27467 , AIDE MEMOIRE , from British Embassy , cairo , 10th April , 1941 , p3 .

(٤) وزارة الخارجة المصرية: كود ٠١٤٠٧٩ــ ٠٠٧٨، (بشأن المصدرين اليابانيين)، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٣٩م.

ومع إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة اليابانية، فقد كان يتم استيراد كميات محدودة من السلع اليابانية عن طريق ميناء البصرة، وفي ظل تلك الظروف حاولت بعض الشركات اليابانية العاملة في مصر تغيير نشاطها التجاري في بعض السلع في محاولة منها للصمود أمام ظروف الحرب القاسية، فحاولت شركة Nippon Menkwa التعامل مع البضائع المحفوظة مثل الأطعمة المحفوظة كالأسماك والسردين والطماطم المحفوظة، حيث يذكر أحد المصادر أن اليابان أصبحت غير قادرة على توريد سلع معلبة ذات جودة عالية مثل السلع المعلبة الإنجليزية والأمريكية، وأنها أصبحت خارج إطار المنافسة(١)، كما أن الأمر لم يستمر طويلًا حتى أغلقت مكاتب الشركات اليابانية الواحد تلو الآخر، فشركة M.T.C ميتسوي أغلقت مكتب الإسكندرية في عام ١٩٤١م، وأغلق نيبون منيكا مكتب شركته في الإسكندرية في يوليو ١٩٤١م(٢).

****

ولذلك كان إنشاء الشركات التجارية اليابانية فروعًا لها في الإسكندرية والقاهرة حدثا كبيرا فى تطور النشاط التجاري الياباني في مصر؛ فبعد أن كانت تعتمد على تجار محليين في تسويق المصنوعات اليابانية داخل الأسواق المصرية، رغبت في تسيير أمورها التجارية مع مصر بأيدي الشركات التجارية اليابانية، حيث اعتمدت على نفسها في تسويق المنتجات اليابانية داخل السوق المصرية للتجار المحليين وتجار التجزئة، كما حدث تنوع سلعي في تجارة اليابان مع مصر بفضل النشاط التجاري لفروع الشركات اليابانية في مصر، لتظهر سلع مصرية جديدة في قائمة الصادرات إلى اليابان لم تكن موجودة من قبل، وأصبح الفوسفات والبصل والملح

(1) Selous (commercial counsellor Majesty's Embassy,Cairo): Report On The Economic And Commercial Condition In Egypt Dated in May 1937, London 1937,p 74.

(2) Shimizu :- The Japanese trade contact with middle east, p. 28.

المصري من السلع المصرية المصدرة لليابان إلى جانب القطن المصري الخام، وأيضًا نتج عن ذلك فتح أسواق تجارية جديدة لها تعاملات سابقة مع الشركات اليابانية مثل سوق هونج كونج أمام الحاصلات المصرية، وتسويق البصل المصري إليها من خلال فرع ميتسوي بالإسكندرية.

كما تميزت غالبية الشركات اليابانية، والتي أنشأت لها فروعًا داخل مصر انها من الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة- مثل شركة ميتسوي، وميتسوبيشي، وكانيجافوتشي-، لذا قامت بمد نشاطها الاقتصادي إلى داخل الأسواق المصرية في ثلاثينيات القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى وجود عدد من الشركات التجارية اليابانية الأخرى ذات رؤوس الأموال متوسطة وصغيرة الحجم، والتي قامت باستيراد وتصدير السلع اليابانية والمصرية على حد سواء، مع اختلاف طريقتها عن سابقاتها، حيث اتخذت طريقة استخدام عملاء تجاريين كوكلاء لها في استيراد المنتجات اليابانية وتسويقها لها مقابل عمولة، ووُجدت شركات ثالثة أرسلت مندوبين يابانيين لها إلى مصر لعقد الصفقات التجارية بنفسها إذا لزم الأمر، وبهذا كان دخول الشركات التجارية اليابانية- الكبرى والصغرى- المجال التجاري بين مصر واليابان سببًا في إحداث إثراء وانتعاش وتغيير في ذلك النشاط التجاري عن الفترة السابقة عليها.

كما كان إعلان الحرب في أوروبا في سبتمبر ١٩٣٩م واستخدام انجلترا مصر وأراضيها قاعدة لقواتها الحربية والعسكرية وبخاصة منطقة القناة نظرًا لأهمية تلك القناة للملاحة العالمية، لتتأثر التجارة اليابانية فى مصر بتلك الحرب ، حتى أغلقت مكاتب الشركات اليابانية الواحد تلو الآخر، فشركة M.T.C ميتسوي أغلقت مكتب الإسكندرية في عام ١٩٤١م، وأغلق نيبون منيكا مكتب شركته في الإسكندرية في يوليو ١٩٤١م

****

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة :

١- الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية المصرية:

- **وزارة الخارجية المصرية:**

أكواد أرقام: ٠٠٧٨-٠١٤٠٧٩ /٠٠٧٨-٠١٠٧٥٦/ ٠٠٧٨-٠١٠٧٥٢

/٠٠٧٨-٠٢٣٢٦٨/٠٠٧٨-٠٢٣٢٦٩/٠٠٧٨-٠٢٣٣٨١/

- **مجلس النظار والوزراء:**

أكواد أرقام: ٠٠٧٥ -٠٥٠٣٩٩

٢- الوثائق البريطانية:

- **FO : 371/ 27467 ,** AIDE MEMOIRE , from British Embassy , cairo , 10th April , 1941

ثانيًا: الوثائق المنشورة

١-الوثائق العربية

- **الوقائع المصرية : العدد ٣٤ ، بتاريخ ١٩ ابريل ١٩١٧م .**
- **-------- : العدد ٣٢ بتاريخ ١٢ ابريل ١٩١٧م .**

٢- الوثائق الاجنبية

- **Selous** (commercial secertary in Cairo) **:**Report On The Economic And Commercial Condition In Egypt Dated May 1937**,** Published By His Majesty Stationery Office , London May 1937.

ثالثًا: المراجع العربية

- **نبيل عبدالحميد سيد:** النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م

رابعا: الدوريات العربية

سيُكتفى بذكر اسم الدورية وعددها وتاريخها فقط حيث تمت الإشارة إلى الأبحاث المنشورة بتلك الدوريات داخل الدراسة، وتلك الدوريات هي:

- **صحيفة التجارة والصناعة:** أعداد السنوات التالية:
  - ١٩٣٢م: فبراير
  - ١٩٣٥م: مايو
- **الجريدة التجارية المصرية:** أعداد السنوات التالية:
  - ١٩٢٥م: أكتوبر
  - ١٩٢٧م: أغسطس، ديسمبر
  - ١٩٢٨م: فبراير
  - ١٩٣٣م: اغسطس
  - ١٩٣٥م: أغسطس
  - ١٩٣٩م: يناير
- **الأهرام:** أعداد السنوات التالية:
  - ١٩٣٣م: أغسطس

خامسا : المراجع الأجنبية

- **Shimizu, Hiroshi :** the introduction to Japan Economic and critical relation with the Middle East inter-war period, with an annotated bibliography of the Japanese foreign office archives at the diplomatic record office. Tokyo 1985.

- ---------- : the Japanese trade contact with the middle east -lessons from the pre-oil period in Karou Sugihara and J.A,Allan (ed)- Japan in contemporary middle east , Routeledge , London . 1993.